

"جماعة ممر آمن لليمن"
بيان "جماعة ممر آمن لليمن"
12 ايار 2017

تم تشكيل "جماعة ممر آمن لليمن" في منتصف عام 2015 كتجمع غير رسمي لكبار المهنيين، الذين ينشطون جميعاً بصفاتهم الشخصية وعملوا جميعاً في اليمن ويتشاطرون القلق بشأن رفاه الشعب اليمني. وتتمتع الجماعة بخبرات واسعة في العديد من المجالات، من قبيل السياسة والدبلوماسية الدولية والأمن والتجارة والاقتصاد وتشغيل الموانئ والبنية التحتية وسبل العيش والعمليات الإنسانية. وتقرن هذه الخبرات بفهم كيفية تطبيق هذه الخبرة بشكل واقعي على الوضع اليمني. كما تتمتع هذه الجماعة باتصالات واسعة في اليمن، لكونها عاشت في مناطق جانبي هذا الصراع المعقد. مما يساعد على إبقاء توصياتنا متجذرة في واقع اليمن المعقد في الغالب.¹

خطر المجاعة وأزمة الصحة العامة

يستمر انعدام الأمن الغذائي في اليمن بالتصاعد بشكل يدعو الى القلق، إذ يُقدر بأن 65% من العائلات تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وتواجه يومياً الجوع واحتمال المجاعة. ووصلت سبع محافظات الى المستوى الرابع من التصنيف الموحد لمرحلة (IPC) من انعدام الأمن الغذائي، أي مرحلة حالة الطوارئ، مع التقدير بأن الوضع في مدينتي تعز والحديدة هو الأكثر حدة، وذلك نتيجة للصراع المستمر في تعز، ونتيجة للخراب الذي أصاب البنية التحتية لنظام الري بالتنقيط والتدهور الحاصل في صيد الأسماك في الحديدة.

في عام 2016 كان الانتاج المحلي للغذاء، الذي كان يشكل عادة ما يقرب من 10% من استهلاك اليمن من الحبوب، أقل بنحو 37% من متوسط السنوات الخمس السابقة. ويشكل الغذاء المستورد 90% من استهلاك اليمن من الحبوب، إلا أن اسعار القمح للمستهلك ارتفعت بنسبة 32% منذ ما قبل الأزمة بالرغم من انخفاضها بمقدار 38% في الأسواق العالمية. إن الأمر الأكثر خطورة هو انخفاض القدرة الشرائية، مع الضربة القوية التي أصابت وسائل العيش وعدم دفع رواتب موظفي الدولة ومعاشات التقاعد ومخصصات الرعاية الاجتماعية.

¹ لمزيد من التفاصيل، انظر: www.yemensafepassage.org

لقد أعلنت الأمم المتحدة اليمن على أنه البلد الذي يعاني أكبر أزمة غذائية في العالم، أزمة تماثل أزمة الغذاء في الصومال والسودان ونيجريا مجتمعة. وقد عقد الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو جوتيريس ورئيس البنك الدولي جيم كيم مؤخرًا مؤتمرًا صحافيًا مشتركًا لإلقاء الضوء على ضرورة منع تدهور الوضع في اليمن بشكل أكبر. كما أصبح الوضع الصحي العام محور اهتمام عام. فمدينة صنعاء، حيث لم تُدفع رواتب عمال النظافة لعدة أسابيع، تعاني الآن من انتشار وباء الكوليرا، في الوقت الذي ظل العديد من المستشفيات والعيادات في أنحاء اليمن مغلقة، أو معطلة بسبب الغارات الجوية أو لعدم دفع رواتب العاملين فيها.

التهديد بشن هجوم عسكري ضد الحديدة

سقطت المخا أثناء تقدم قوات التحالف خلال الشهرين الماضيين، إلا أن جماعة ممر آمن لليمن تدرك أن القتال لا يزال مستمرًا في المنطقة، وحدثت اندفاعة نحو القاعدة العسكرية الكبرى الواقعة بالقرب من تعز. وقد أعلنت بيانات قوات التحالف أن هدفها التالي هو الحديدة، التي سيتم احتلالها بهجوم عسكري بري على طول سهل تهامة يترافق مع هجوم بحري. ففي نهاية أبريل/نيسان، اسقطت طائرات سعودية منشورات على المدينة تعلن أن "القوات الشرعية في طريقها إلى تحرير المدينة". وسعت البيانات السعودية في ذلك الوقت إلى التأكيد على أن العملية ستشكل نصراً عسكرياً "سريعاً ونظيفاً"، وأن عدن ستكون ميناء الواردات الغذائية الحيوية.

وقد كان رد الفعل العالمي، بما فيه رد جماعة ممر آمن لليمن، سريعاً. إذ حذرت الأمم المتحدة والهيئات العالمية من أن اليمن، الذي وصل إلى حافة المجاعة، ليس في وضع يسمح له بفقدان الحديدة، الميناء الرئيسي لاستيراد الغذاء. وبالإضافة إلى هذا، فإن من الصعوبة بمكان التنبؤ بأن استمرار عمليات ميناء الصليف ستستمر إذا ما تحولت الحديدة المجاورة إلى منطقة حربية. فحوالي 70% من واردات اليمن من القمح والأرز سنوياً يتم استيرادها عن طريق مينائي الحديدة والصليف معاً، والمدينتان أقرب إلى منطقة المرتفعات اليمنية، حيث تعيش أغلبية سكان اليمن. إن الفترة الزمنية المتوقعة لبقاء ميناء الحديدة خارج الخدمة بسبب الدمار الناجم عن الحرب والمعارك طويلة الأمد المحتملة، من المرجح أن تمتد لعدة أشهر على الأقل.

إعادة النظر في السياسة الغربية

كانت مواقف الحلفاء الدوليين للتحالف دائماً حاسمة في القدرة على الاستمرار في الحرب، وخاصة موقف أولئك الذين يزودونه بالسلاح والمعدات الداعمة لها. وفي الوقت الذي تلعب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الدور الرئيسي في هذا المجال، فإن الأمر يمتد على نطاق

أوسع. فالمقاتلات الأوروبية من طراز تيفون وترنادو هي مشاريع أوروبية تشارك فيها كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا (وفرنسا في المراحل الأولى) بالإضافة إلى المملكة المتحدة.

في المملكة المتحدة، كانت المخاوف من شن الحرب على اليمن هي الأكثر صراحة وقسوة. إذ خضعت للمراجعة القضائية مسألة ما إذا كانت مبيعات الأسلحة تلبية المعايير البريطانية الخاصة، إلا أنه وبالرغم من مرور شهرين من المداولات، فإن لم يتم تحديد تاريخ نشر النتائج. إن سياسة تزويد التحالف بالوسائل اللازمة للقصف في الوقت الذي تجري فيه محاولة تصحيح الأمر بتوفير المساعدات تتعرض للنقد العلني، ليس فقط من قبل أحزاب المعارضة بل أيضاً من قبل كبار المحافظين كذلك، من أمثال وزير التنمية الدولية البريطانية اندرو ميتشل.

في الأسابيع الماضية، تمت ثلاث زيارات رفيعة المستوى إلى الرياض قام بها كل من تريزا ماي وجيم ماتيس (وزير الدفاع الأمريكي) وأنجيلا ميركل. وفي حين كانت العلاقات التجارية على رأس جدول الأعمال، فقد تمت مناقشة الحرب على اليمن وإمكانية تسببها بالانهيار الاجتماعي وتعزيز قدرة الجماعات الإسلامية المتطرفة. وتناول كل من هؤلاء القادة ضرورة إيجاد حل سلمي للصراع في اليمن، ولم يعلن أي منهم دعمه للهجوم العسكري على الحديدة.

إن زيارة ترامب القادمة إلى الرياض يمكن أن تشكل علامة فارقة في علاقة الولايات المتحدة بالحرب على اليمن. فهي تأتي بعد البيان الأخير القوي الذي أصدره 55 عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي والكونغرس في الولايات المتحدة.²

تحديث مواقف "جماعة الممر الآمن لليمن"

بتاريخ 20 مايو/أيار، وجهت جماعة الممر الآمن لليمن رسالة إلى رئيسة الوزراء تريزا ماي داعية إلى صدور قرار جديد من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتضمن البنود ادناه.³ وقامت

² أنظر

<https://pocan.house.gov/media-center/press-releases/bipartisan-effort-55-us-representatives-call-on-trump-to-come-to>.

³ للاطلاع على النص كاملاً، أنظر:

<http://www.yemensafepassage.org/wp-content/uploads/2017/03/YSPG-letter-to-British-PM-20.3.17p.pdf>

جماعة الممر الآمن لليمن بمراجعة هذه البنود بعد ستة اسابيع، وترى الجماعة ان هذه البنود لا تزال صالحة، وهي:

- (أ) الاعتراف صراحة بأن جميع الاطراف الرئيسية في الصراع يجب ان تكون جزءاً من الحل، وانه من اجل الوصول الى سلام حقيقي مستدام، فإنه يتعين على كل طرف الاعتراف بمخاوف الطرف الاخر المتجذرة. ان قرار مجلس الامن رقم 2216 يجب ان يحل محله شيء أكثر واقعية يعكس الوقائع على الارض بحيث يساعد على جلب جميع الاطراف إلى طاولة المفاوضات. لقد تغير الكثير منذ اصدار القرار الاصلي الذي ركز على شرعية طرف واحد من أطراف النزاع.
- (ب) تكرار الدعوات لوقف إطلاق النار والعودة الى طاولة الحوار.
- (ج) التأكيد على القيمة العملية لمشاركة النساء في مفاوضات السلام، بما في ذلك القيادات اللواتي يعشن في المنفى الاختياري. ان العديد من كبار نساء اليمن هن في طليعة المطالبين بالسلام وإعادة إعمار البلاد المهتمة.
- (د) الدعوة، بأشد العبارات، إلى تأمين ممر آمن للسلع الانسانية وجميع الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي، بما في ذلك الغذاء والدواء والوقود. وضرورة السماح بدخول الرافعات الأربع إلى ميناء الحديد على وجه التحديد وفورا، وضرورة إزالة الرافعات المدمرة وحماية تشغيل الرافعات الجديدة، بإشراف دولي إذا دعت الضرورة. وينبغي الموافقة فوراً على أن يلعب مكتب الامم المتحدة لخدمة المشاريع، الذي يدير بعثة الامم المتحدة للتحقق والتفتيش بنجاح دوراً أوسع، إذا لم تتمكن أطراف النزاع من الاتفاق فيما بينها على وضع ترتيب خاص للحديدة كميناء آمن خارج منطقة النزاع.
- (هـ) دعم التنفيذ الفوري للمخطط الذي وضعتة المؤسسة المالية الدولية لتوفير هيكل فعال ومراقبة شفافة للتعاملات التجارية الاساسية بالعملة وذلك لدعم الريال اليمني. ويُعتبر هذا الامر من الأولويات- لتأمين دفع رواتب القطاع العام والتأمينات الاجتماعية، ولتسهيل الاستيراد التجاري للقمح دون أية قيود، عن طريق أفضل ميناء للتوزيع الداخلي وبالكميات المطلوبة، ولمواجهة التضخم وأثره على اسعار الغذاء.
- (و) الاعتراف بأهمية الشهود المستقلين على أرض الواقع، بما في ذلك وسائل الاعلام العالمية التي لم يسمح لها طرفا النزاع بحرية الوصول، وبالحاجة الملحة لجمع البيانات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الرضع، وذلك كي تكون الإغاثة موجهة بشكل جيد. وثمة حاجة الى ضمانات ملزمة من كلا الطرفين لحماية العاملين في المجال الانساني.

ز) الحث على إعادة فتح البعثات الدبلوماسية في صنعاء، حتى لو كان ذلك على نطاق محدود. إذ أن ذلك سيتيح الفرصة لإبلاغ التحالف الحوثي والتأثير عليه مباشرة، ولتسهيل بناء السلام من خلال ضمان عقد اجتماعات بين الطرفين وجها لوجه.

بيد أننا لم نتلقَ رداً رسمياً على هذه النقاط بعد، وأجرت جماعة ممر آمن لليمن عدة مباحثات ومناقشات مكتوبة مع شخصيات رئيسية في وزارة الخارجية وفي دائرة التنمية الدولية. ومع أن الاختبار النهائي هو تحولات معلنه في السياسات وإجراءات ملموسة، إلا أن اعتراضاتنا لم تذهب أدراج الرياح، ويبدو أنها كانت مفيدة على ما يبدو في التشجيع على إعادة وضع السياسات في المملكة المتحدة.

الحديدة كميناء آمن (اقتراح جماعة ممر آمن لليمن رقم د)

جذب هذا الاقتراح الاهتمام الأكبر. فقد طُلب من جماعة ممر آمن لليمن تطوير افكارها بهذا الخصوص وتم تقديم ورقة تبين الخطوط العريضة لكيفية تنفيذ عملية آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن UNVIM عمليا على أرض الواقع.

وفي الوقت ذاته، طلب التحالف من الامم المتحدة تولي إدارة ميناء الحديدة، ربما اعترافا منه بأن العملية العسكرية ضد الحديدة من المرجح أن تتحول إلى نتائج عكسية للغاية. وبالنسبة للطرف الآخر في النزاع، تلقت جماعة ممر آمن لليمن اشارات ايجابية من الناطق الرسمي يحيى علي الراعي الذي أعلننا ان البرلمان (أي اعضاء البرلمان الذين لا يزالون في صنعاء) قد ناقش النقاط السبعة، بما في ذلك التوصية المتعلقة بالحديدة كميناء آمن، ووافقوا عليها.

ان التركيز على قضية عملية محددة، كالترتيبات المؤقتة للميناء، يمكن ان تساعد على ازالة الحواجز امام مفاوضات السلام المتوقفة وإتاحة إمكانية إجراء حوار بناء. ويدرك طرفا النزاع ان دولة يمنية فاشلة مع سكان معدمين ليس في صالح أحد سوى الجماعات المتطرفة.

بالنسبة للرافعات المدمرة من قبل التحالف، كتب لنا عضو بارز في شركة موانئ خليج عدن قائلا إنها رافعات جسرية متحركة لا يمكن استخدامها في تفريغ شحنات القمح الكبيرة. غير أن الأضرار الواسعة النطاق قللت من طاقة عمل حاويات ميناء الحديدة (فالأغذية، من قبيل الزيت والسكر والطحين، من المرجح ان يتم شحنها بالحاويات) في الوقت الذي لا تزال الرافعات التالفة تعرقل العمليات في ساحة الرصيف الأساسية التي توفرها أرصفة الحاويات.

أسعار القمح وتسهيلات التمويل العالمي (اقتراح جماعة ممر آمن لليمن رقم هـ)
يبقى هذا الامر ملحاً كما هو الحال دائماً، لكن جرت بعض النشاطات المشجعة. فالحاجة إلى استقرار الريال اليمني، الذي فقد 68% من قيمته مقابل الدولار في التبادل العام، أصبح امراً ملحاً بعد نقل البنك المركزي اليمني إلى عدن، مما ساهم كثيراً في انهياره الفعلي. ويشكل معدل سعر الصرف العامل الأكبر وراء ارتفاع سعر القمح، ويجعل العوامل الأخرى المتعلقة بالنزاع، من قبيل ارتفاع تكاليف التأخير وزيادة أقساط التأمين والرسوم المتعددة عند نقاط التفتيش، تبدو ضئيلة. وقد تمت مساهمة جماعة ممر آمن لليمن في هذا الامر من خلال دائرة التنمية الدولية التي تمثل المملكة المتحدة في المناقشات متعددة الاطراف حول هذا الموضوع.

يقترح البنك الدولي حالياً آلية (تتوافق مع مقترحات جماعة ممر آمن لليمن المقدمة الى دائرة التنمية الدولية) تسمى **تسهيل تمويل التجارة من أجل واردات الأغذية** تهدف إلى تأمين موارد مضمونة بقيمة 500 مليون دولار لتمويل واردات القمح والأرز من قبل مستوردين محليين. وتحث جماعة ممر آمن لليمن مجتمع المانحين على دعم هذا الاقتراح بالضمانات اللازمة.

ان الاجراءات التي اقترحتها جماعة ممر آمن لليمن بشأن الحديدية سيكون لها تأثير على الاسعار. فهذه الإجراءات ستسمح بإزالة حطام القصف وإعادة تجهيز الميناء. كما انها ستقلص لدرجة كبيرة فترة الانتظار ومن ثم تكاليف التأخير، وخفض رسوم التأمين، إذا ما خرجت الحديدية من مناطق الصراع.

إنهاء الحرب وإيجاد طرق أخرى للتعامل مع بعض المحركين الرئيسيين
واخيراً، حوّلت جماعة ممر آمن لليمن انتباهها الى البحث عن طريقة قابلة للتطبيق للخروج من هذه الحرب المدمرة. فجميع الاطراف (والداعمين للتحالف الغربي) يدركون بشكل متزايد ليس فقط مدى كلفة الحرب البشرية والاقتصادية وما يرافقهما من ضرر بالسمعة، بل ايضاً غياب أي تغيير كبير سواء على الجبهة العسكرية أو الدبلوماسية لأكثر من عام.

وهناك أيضاً إدراك متزايد للمشاكل الضخمة (والتكاليف المالية) المتأنتية من استمرار الحرب. فدول مجلس التعاون الخليجي كانت داعماً رئيسياً لتمويل المشاريع الرئيسية في اليمن. وبالنظر إلى الأمام، يدرك طرفا هذا الصراع أنه لا توجد خيارات أخرى لتأمين المبالغ الكبيرة جدا التي سيتطلبها وقوف اقتصاد اليمن على قدميه مجدداً. وتصل التقديرات الأخيرة لأضرار الحرب

وحدها إلى نحو 14 مليار دولار أمريكي. وحتى قبل الحرب، بلغت تقديرات كلفة مشاريع البنية التحتية الأساسية، التي تركز على توفير المياه والطاقة، نحو 10 مليارات دولار أمريكي. تقوم دول مجلس التعاون الخليجي والمانحون الغربيون (حيث تلعب دول الاتحاد الأوروبي دوراً هاماً في هذا المجال) بوضع خطط لإعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب.

وتتمثل إحدى الطرق المحتملة في المضي قدماً في التعامل بشكل مباشر مع مخاوف التحالف بشأن الأسلحة الإيرانية التي توجج الصراع. وثمة الكثير من الجدل حول مدى اتساع الأمر فعلياً. ومن المؤسف أن من مصلحة جميع الأطراف المبالغة في هذا الشأن. إن القيام بعمليات مراقبة وتنصت أكثر تعقيداً من الناحية التقنية أمر ممكن في البحر وعلى الأرض، وهذه العمليات أقل كلفة من الحرب الدائرة، ولا تنطوي على وقوع أضرار "جانبية" كما يحدث في الحرب ولديها امكانيات كبيرة للتصدي للقرصنة والتخريب.

إن اتهام التحالف بأن الاسلحة الإيرانية لا تزال تدخل ميناء الحديد (أو يجري تنزيلها على نقاط ارسنة أصغر على البحر الأحمر، وهو الأمر الأكثر واقعية) يمكن معالجته بمراقبة جميع السفن التي تدخل باب المندب البالغ عرضه 30 كم عن كذب ثم تعقب الحالات المشبوهة إلى وجهتها. كما أن مراقبة ساحل عدن الطويل والحدود البرية مع سلطنة عمان أقل سهولة ويتطلب تعاون القادة المحليين. وفي الواقع العملي يتركز جزء كبير من التخريب حول معابر حدودية محددة أو موانئ محددة ونقاط هبوط حول باب المندب وفي أقصى شرق البلاد.

إن أية تسوية سياسية لا تُهدئ مخاوف الائتلاف فحسب (والمخاوف الغربية) بل تتناول الحالة المستقبلية لاحتياجات الاقتصاد اليمني فلا بد لها من معالجة هذه القضية.

إن "جماعة ممر آمن لليمن" تعتقد انه ليس هناك حل وحيد للنزاع في اليمن. وجماعة مستقلة وغير منحازة، فإنها ستواصل البحث عن حلول على جميع المستويات لتهيئة الظروف لمرور آمن للوقود ولواردات الأغذية والأدوية، وتعزيز تدابير بناء الثقة لمفاوضات السلام.